

دور التحفيزات الجبائية في ترقية الاستثمار وفقا للقانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار.



أ/ أمينة حليلالي، أ.د/ عبد الصديق شيخ

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة علي لونيسي البلدية 2، إيميل الباحث

الاول: a.abdelmouizhalilali@gmail.com

² جامعة يحي فارس بالمدينة-كلية الحقوق والعلوم السياسية ، إيميل الباحث الثاني:

abdeseddik@yahoo.fr



تاريخ الإرسال: 2024/03/13 تاريخ القبول: 2024/09/11 تاريخ النشر: 2025/12/06

ملخص:

يعد تشجيع الاستثمار من أهم أهداف السياسة الجبائية للدولة، حيث تلجأ لاستخدام الحوافز الجبائية بمنح إعفاءات وتسهيلات ضريبية لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، قصد استثمارها في مشاريع اقتصادية، حيث تستفيد المشاريع الاستثمارية في الجزائر من الإعفاءات الجبائية وفقا لأهمية وطبيعة الاستثمار وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث وتتم هذه التخفيضات حسب السياسة الجبائية والاقتصادية التي تتبعها الدولة، والأهداف التي تنبغي تحقيقها من وراء هذه التخفيضات.

كلمات مفتاحية: التحفيزات الجبائية-ترقية الاستثمار-نظام القطاعات-الاستثمارات المهيكلية-نظام المناطق.

Abstract:

Encouraging investment is one of the most important objectives of the state's fiscal policy, as it resorts to using tax incentives by granting tax exemptions and facilities to attract national and foreign capital, in order to invest it in economic projects, and investment

projects in Algeria benefit from tax exemptions according to the importance and nature of investment and its impact on economic and social development, where These reductions are made according to the fiscal and economic policy followed by the state, and the objectives that it seeks to achieve through these reductions.

Keywords: Encouraging investment- fiscal policy- social development

1- المؤلف المرسل: عبد الصديق شيخ ، الإيميل: abdelseiddik@yahoo.fr

مقدمة :

يعد موضوع الاستثمار من أهم أولويات الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال سعي سلطاتها المختصة إلى ترقية وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات، مع توسيع وزيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بمكوناته المالية والتقنية والفنية.

يحاط الاستثمار بأهمية بالغة من قبل جميع دول العالم، حيث يقوم بدور رئيسي في نموها الاقتصادي، ويساهم في زيادة دخلها الوطني والحد من البطالة وزيادة الإنتاج ودعم التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية لعموم أفراد المجتمع، إضافة إلى تحريك النشاط الاقتصادي وتحسين الدخل الوطني.

كما أصبح تشجيع الاستثمار من أهم أهداف السياسة الجبائية للدولة في السنوات الأخيرة ولا أدل على ذلك من الكم الهائل من الامتيازات التي منحتها مختلف التشريعات الجبائية، هذا بالإضافة إلى مختلف القوانين المتعلقة بالاستثمار، حيث تستفيد المشاريع الاستثمارية في الجزائر من الإعفاءات

الجبائية وفقا لأهمية وطبيعة الاستثمار وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تلجأ العديد من الدول لاستخدام الحوافز الجبائية لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، قصد استثمارها في مشاريع تعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتيح للمستثمرين إمكانية الاستفادة من الإعفاءات والتسهيلات الضريبية.

تكتسي التحفيزات الجبائية عادة طابعا مؤقتا ولمدة محددة، بحيث يتم إعفاء المستثمرين من دفع الضرائب خلال السنوات الأولى من النشاط، إذ تتم هذه التخفيضات حسب السياسة الجبائية والاقتصادية التي تتبعها الدولة، والأهداف التي تبتغي تحقيقها من وراء هذه التخفيضات، التي قد تكون مكلفة جدا بالنسبة بالنسبة لإيرادات الدولة من الجباية التي تشكل أهم مورد مالي لها، خاصة وأن الضرائب والرسوم التي تكون محل هذه التخفيضات هي في الغالب ذات مردودية جبائية عالية، لا سيما الضرائب على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.

كما أن المشرع لم ينظم التحفيزات الجبائية في نص قانون واحد، وإنما نجدها في مختلف النصوص ذات الصلة بتشجيع وترقية الاستثمار، إلا أن التحفيزات الجبائية في هذا البحث سوف تقتصر على القانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 جويلية 2022 يتعلق بالاستثمار، والنصوص التطبيقية له، وهو ما يقتضي الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي المناسبين لطبيعة الموضوع. تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية التحفيزات الجبائية في ترقية الاستثمار، من خلال إبراز مفهومها وأهدافها والتطورات التي جاء بها القانون رقم 18-22 السالف الذكر.

يتسنى لنا من خلال ما تقدم، طرح الإشكالية التالية؟

ما هي طبيعة التحفيزات الجبائية؟ وما مدى فعاليتها في تشجيع الاستثمار في الجزائر وفقا للقانون رقم 18-22؟

سيتم دراسة الموضوع من خلال ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: ماهية التحفيزات الجبائية

المحور الثاني: مفهوم الاستثمار

المحور الثالث: مجالات التحفيزات الجبائية وفقا للقانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار.

المحور الأول: ماهية التحفيزات الجبائية

يرتبط تدفق الاستثمار في أية دولة ولا سيما المباشر منه سواء بالنسبة للدول المضيفة أو بالنسبة للشركات الأجنبية، بالظروف الملائمة التي يجب أن تتوفر لأجل أن يكون فعالا، ونظرا للأهمية الكبيرة للتحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمارات، وأثرها المباشر على الاقتصاد الوطني، نجد أن الفقه اهتم بها اهتماما خاصا، ويتجلى ذلك من خلال العديد من التعاريف التي قدمها، مبرزاً كذلك أهم خصائصه ومميزاته.

أولاً-تعريف التحفيز الجبائي:

تعد التحفيزات والإعفاءات الجبائية من الامتيازات الهامة التي تلجأ إليها العديد من التشريعات لجذب الاستثمارات الوطنية والدولية، وهي تهدف إلى جعل النظام الجبائي أكثر ليونة من خلال هذه التحفيزات والإعفاءات، التي تساهم في تخفيض الأعباء الجبائية على الاستثمارات من أجل تشجيعها في إطار سياستها الاقتصادية والمالية¹.

يرجع اختلاف التعاريف التي قدمت للتحفيزات الجبائية، لاختلاف المعالجة التي يقوم بها الباحثون، وإن كان الجانب الاقتصادي أثره الواضح في هذه التعاريف، ومن بينها:

عرف التحفيز الجبائي بأنه إدراج عمليات تهدف إلى تشجيع وجذب المستثمرين سواء على المستوى الوطني أو الأجنبي، لدفعهم إلى الاستثمار في البلد الذي يقدم التحفيزات الجبائية².

عرف كذلك بأنه مجموعة الحوافز التي تهدف إلى تخفيض تكاليف المستثمرين، سواء في المرحلة الابتدائية للمشروعات أو في خلال تنفيذها وإنجازها³.

نجد في تعريف آخر بأنه، مختلف التيسيرات الجبائية التي يقدمها المشرع لمختلف الأنشطة، بفرض تحقيق أهداف معينة⁴.

كما عرف بأنه تنازل الدولة عن ديون بعض المكلفين في الضرائب والرسوم الواجبة الدفع، في مقابل التزامهم بالقيام بنشاطات معينة⁵، وذلك وفقا لطبيعة النشاط ونطاقه ومجاله الجغرافي، وقد يكون الإعفاء الجبائي جزئيا أو كاملا.

تتراوح مدة الإعفاء الجبائي من سنتين إلى خمس سنوات، وقد تصل في بعض الدول إلى خمسة عشر سنة، وهناك بعض الدول من اعتمدت على آلية مبتكرة في الإعفاء الجبائي كالسنغال، إذ يمنح الإعفاء الجبائي لكل مستثمر أجنبي، على الأرباح التي يحققها خلال المدة الزمنية المتفق عليها إلى غاية أن تصل مجمل أرباحه لنسبة مائة بالمائة من رأس مال المستثمر، وعند ذلك يتوقف الإعفاء ولو قبل انتهاء تلك الفترة الزمنية⁶.

من خلال ما تم تقديمه من تعاريف، يتبين لنا بأن التحفيز الجبائي هو مجموعة من الإجراءات والتسهيلات التي تتخذها الدولة لصالح فئات معينة،

لتشجيع الاستثمار بهدف الدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات ومناطق معينة، ضمن شروط معينة يلتزم بها المستفيدين من هذه التحفيزات⁷، في إطار برنامج تحفيزي يضمن إعفاءات جبائية معتبرة خلال فترة معينة، يتم بعدها إخضاع المداخل المحصلة من الاستثمار، إلى مستوى الضريبة التي كانت مطبقة قبل إدراج التحفيزات الجبائية.

كما لا بد من التمييز بين⁸:

- التحفيزات الموجهة لكل أنواع الاستثمارات، والتحفيزات الخاصة التي يضع فيها المشرع ضوابط إقليمية وقطاعية معينة.
- تحفيزات طويلة الأمد وأخرى قصيرة الأمد.
- تحفيزات ذات أثر فوري وأخرى ذات أثر مستمر.

ثانيا-مكونات التحفيز الجبائي: يتضمن التحفيز الجبائي على العديد من المكونات، ومن أهمها الاعفاء الضريبي والتخفيضات الضريبية وكذلك المعدلات التمييزية.

1-التخفيض الضريبي: يقصد به التقليل من قيمة الضرائب أو الرسوم المستحقة، في مقابل قيام المستفيدين من هذا التخفيض بالتزامات معينة، كإعادة استثمار جزء من الأرباح بما يخدم السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية المستهدفة⁹.

2-الإعفاء الضريبي: يراد به اسقاط حق الخزينة العمومية للدولة بشكل كامل أو جزئي في الضرائب والرسوم واجبة السداد عن بعض المكلفين، مقابل التزامهم بالقيام بنشاطات معينة تعود بالفائدة عليها، وذلك حسب أهمية وحجم النشاط وموقعه الجغرافي، وذلك خلال مدة يتم تحديدها مسبقا.

3-المعدلات التمييزية: يقصد بها وضع عدة معدلات لنفس الضريبة أو الرسم، حيث يتم بموجبها تطبيق معدلات تفضيلية بالنسبة للقطاعات والأنشطة التي

ترغب الدولة في تشجيعها بغرض توجيه الاستثمار نحوها، وهي عادة ما تتميز بقلّة إقبال المستثمرين عليها، في حين يتم تطبيق المعدلات العادية على باقي القطاعات والأنشطة غير المعنية بالتشجيع¹⁰.

ثالثاً-مميزات التحفيز الجبائي:

يعد التحفيز الجبائي من أهم الآليات المدروسة التي تلجأ إليها الدولة، لجلب الاستثمارات إلى القطاعات التي هي بحاجة إلى تطويرها، وذات الفائدة الحيوية بالنسبة لاقتصادها، ومن أهم مميزاته نجد ما يلي¹¹:

- يعد إجراء اختياري، بحيث تترك للمتعاملين الاقتصاديين حرية اختيار الخضوع أو عدم الخضوع للشروط والمقاييس التي تحددها الدولة، مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات.

- تستهدف الدولة من وراء التحفيز الجبائي تحقيق الأهداف التي سطرته في سياستها الاقتصادية المتبعة، في إطار التنمية الشاملة.

- تكون التحفيزات مبنية على مجموعة من الدراسات، بدءا بدراسات عميقة حول الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكذلك دراسات حول الشروط الواجب توافرها في المستفيدين من هذه التحفيزات، وانتهاء بالدراسات التنبؤية للتغيرات المستقبلية.

- إن الاستفادة من التحفيزات الجبائية تشترط التوجه إلى العمليات الاقتصادية المتماشية مع مختلف الأهداف المسطرة في إطار السياسة التنموية للدولة.

رابعاً-أهداف التحفيزات الجبائية:

يعد النظام الجبائي الجزائري نظام مماثل للأنظمة الجبائية السائدة في الدول المتقدمة، حيث يمنح امتيازات مشجعة للاستثمار، رغم النسب العالية التي يفرضها أحيانا¹².

يهدف المشرع من خلال سياسة التحفيزات والإعفاءات الجبائية، إلى تحقيق غايات مختلفة يمكن إيجازها على النحو التالي:

- الإنقاص من التكلفة الناتجة عن المصاريف التي تساهم في إنجاز المشروع، حيث أنها تقسم على السنوات الأولى للإنتاج¹³.

- تهيئة المناخ المناسب والمشجع للاستثمار والسعي لجلب رؤوس الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

- تخفيف العبء الضريبي الذي يسمح بتراكم رؤوس الأموال التي تؤمن للمشروع أو المؤسسة التمويل الذاتي الذي تحتاجه.

- استفادة صاحب المشروع من الوفرة المالية التي يمكن استعمالها في تطوير وتوسيع نشاطه الاقتصادي، بما يساهم في توفير مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة.

- توجيه المشاريع الاستثمارية في مختلف أنحاء الوطن للحد من عدم التوازن الجهوي، وكذلك في المناطق المراد تنميتها بما يسمح بتحقيق تكامل اقتصادي من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

المحور الثاني: مفهوم الاستثمار

تعريف الاستثمار في هذا المحور سيتم من خلال بعض التعاريف التي قدمها الفقه، وكذلك التعاريف التي جاء بها المشرع في كل من القانون رقم 16-09 وكذلك القانون رقم 18-22.

أولا- التعريف الفقهي:

يعرف الاستثمار بأنه اكتساب للأموال بغرض الحصول على منتج أو استهلاكه¹⁴، ويقصد به إذن توظيف الأموال في مشاريع مربحة في سبيل الحصول على منفعة اقتصادية.

ثانيا-التعريف التشريعي:

عرف المشرع الاستثمار في القانون رقم 09-16 مؤرخ في 03 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار¹⁵، بأنه " يقصد بالاستثمار، في مفهوم هذا القانون، ما يأتي:

1-اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل.

2-المساهمة في رأس مال الشركة".

أما في القانون رقم 18-22، نجد أن المشرع لم يعرف الاستثمار وإنما اكتفى في المادة 5 منه، بتعريف المستثمر بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي، وطني أو أجنبي، يقيم في الجزائر أم خارجها، ينجز استثمارا طبقا لأحكام هذا القانون.

يتضح مما تقدم، أن المشرع في القانون رقم 18-22 لم يعرف الاستثمار بشكل عام على غرار القانون رقم 09-16، وإنما قدم تعريفا تفصيليا لكل نوع من الاستثمارات، خلافا للتعريف الذي جاء في التشريع السابق.

المحور الثالث: مجالات التحفيزات الجبائية في ترقية الاستثمار

قام المشرع بمراجعة كاملة للأنظمة التحفيزية التي كان قد أوجدها بموجب القانون رقم 09-16 السالف الذكر حيث نصت المادة 24 إلى 28 من القانون رقم 18-22 السالف الذكر، على ثلاثة أنواع من الأنظمة التحفيزية وهي نظام القطاعات، ونظام المناطق، بالإضافة إلى نظام الاستثمارات المهيكلية، إذ تختلف أنواع وأشكال التحفيزات الجبائية، حسب القطاعات وكذلك المناطق المعنية بهذه الامتيازات.

أولاً-نظام القطاعات: تستفيد من نظام القطاعات جميع الاستثمارات المحققة في مختلف النشاطات والقطاعات كالمناجم والمحاجر والفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات، وبعض القطاعات الصناعية وكذلك الخدمات السياحية والطاقات بنوعيتها الجديدة منها والمتجددة، وكذلك اقتصاد المعرفة وقطاع المعلوماتية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

تمنح الاستثمارات التي تدرج ضمن نظام القطاعات، بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية، وكذلك التحفيزات الجمركية المنصوص عليها في القواعد العامة، العديد من المزايا أثناء مرحلة الإنجاز، كإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، وكذلك الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المطبق على السلع أو الخدمات المستوردة أو التي يتم اقتناؤها محليا وتدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار، وغيرها من الإعفاءات التي تتعلق بحقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري، وكذلك الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية المعنية بالاستثمار لمدة عشر سنوات.

أما خلال مرحلة الاستغلال فيستفيد المستثمر بعد الشروع في مرحلة الاستغلال، استنادا إلى المحضر الذي تعده الإدارة الجبائية، خلال مدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات من مزايا الإعفاء على كل من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TVA).

ثانيا-نظام المناطق: حدد المشرع قابلية الاستفادة من نظام المناطق، جميع الاستثمارات المحققة في المواقع التي تخص الهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير، بالإضافة إلى المواقع التي تتطلب تنميتها متابعة خاصة ومستمرة من طرف الدولة، وكذلك المواقع التي تحوز على قدرات كبيرة من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

تستفيد لمدة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات خلال مرحلة الاستغلال وابتداء من تاريخ الشروع فيه، من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ثالثا-نظام الاستثمارات المهيكل: تستفيد من الاستثمارات المهيكله وفقا للمادة 30 من القانون رقم 18-22 السالف الذكر، الاستثمارات التي تتميز بقدرتها العالية على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي تستطيع أن تساهم في زيادة جاذبية الإقليم الذي أنجزت فيه هذه الاستثمارات، وتشكل دفعا قويا للنشاط الاقتصادي وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

أما في مرحلة الإنجاز، فتمنح الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكله، جميع التحفيزات المنصوص عليها في القانون العام، سواء منها التحفيزات الجبائية أو شبه الجبائية وكذلك التحفيزات الجمركية.

أما بالنسبة لمرحلة الاستغلال، فتستفيد الاستثمارات المهيكله ولمدة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات، من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، وذلك ابتداء من آجال الشروع في عملية الاستغلال.

كما يمكن أن تستفيد هذه الاستثمارات من متابعة الدولة، وذلك من خلال التكفل التام أو الجزئي، بالأعمال الخاصة بالتهيئة وكذلك المنشآت الأساسية، من خلال إبرام اتفاقية بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، كما اشترط المشرع أن إبرام الاتفاقية لا يكون إلا بعد موافقة الدولة.

الخاتمة

يتحكم في الاستثمار من حيث التدفقات ومختلف توجّهاته في الواقع محدّدات رئيسية، إذ يعتبر التحفيز الجبائي من أهم عوامل جلب وجذب

الاستثمارات في اقتصاديات الدول الحديثة، ورغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة في تشجيع الاستثمار، والذي تجلى من خلال مجموعة معتبرة من النصوص القانونية والتنظيمية، إلا أن ترقية الاستثمار لا يكون بهذه النصوص وحدها، خاصة وأن عدم استقرارها بات السمة الأساسية التي أصبحت تميز التشريعات الجبائية والتشريعات التي لها علاقة بالاقتصاد بشكل عام.

انتهينا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- منح المزايا الجبائية يسمح بتكثيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار.
- تقديم المزيد من التحفيزات والمزايا الجبائية دون دراسة جدوى حقيقية لن يفيد الاقتصاد الوطني بالشكل المأمول، حيث تبقى هذه التحفيزات رغم أهميتها غير كافية.

- جذب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها يتطلب حد أدنى من الاستقرار في التشريعات المنظمة لها، فعامل الاستقرار في النصوص القانونية يبقى عامل حاسم في ترقية الاستثمار.

مما تقدم يمكن إعطاء الاقتراحات التالية:

- التطوير المستمر للتنظيمات المتعلقة بقانون الاستثمار، حتى تصبح أكثر دقة ووضوحا.
- حث الهيئات الخاصة بالاستثمار على تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول الفرص الاستثمارية والامتيازات الجبائية المتاحة.
- ربط منح الحوافز والمزايا الجبائية بمجال تشجيع الصادرات.
- الحرص على توفير الشروط الاستباقية كالتعجيل في عملية رقمنة الإدارة الجبائية، وهو ما من شأنه تكريس الشفافية في التحفيزات الجبائية الجاذبة للاستثمار.

-تكتيف الجهود الرامية لمحاربة الفساد بمختلف أشكاله.

التهميش و الإحالات :

- 1 زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018، ص 7.
 - 2 نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 113.
 - 3 حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 233.
 - 4 كريم حسان العزاوي، الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 194، العدد 12، العراق، 2014، ص 129.
- نقلا عن:
- زوليغة شعباني، دور الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع بسكرة) خلال فترة (2010-2015)، منكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2016، ص 26.
- 5 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 173.
- 6 محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005، ص 80.
- 7 يوسف بسعود، دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار، دراسة حالة الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-بسكرة- من 2002 إلى 2014، منكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة- 2015، ص 19.
- 8 سامية لقراف، الإمتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، منكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-بن ب يوسف بن خدة- 2011، ص 5.
- 9 معيفي لعزیز، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه عبد الرحمن ميرة، بجاية، العدد الثاني، 2011، ص 62.

10 خلاف علام، سياسة التحفيز الجبائي كآلية لترقية الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، العدد الأول، 2023، ص 787.
11 أنظر:

- زوليخة شعباني، المرجع السابق، ص 27.

- نجيب زروقي، جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر لباتنة، 2013، ص 62.

12 Bentoumi(M), Le droit de l'investissement étranger en Algérie et le droit au développement, thèse en droit, Faculté de droit, Université de Nice-Sofia p.214. 2005 Antipolis,

13 O.C.D.E, Fiscalité et investissements étrangers, L'expérience des économies en transitions, Paris ; 1995, p.38.

14 عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، ص 2.

15 كان المشرع بموجب القانون رقم 16-09 يميز بين التحفيزات التي تخص المزايا المشتركة لجميع الاستثمارات، وكذلك المزايا الخاصة بالاستثمارات المنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا وصولا إلى المزايا الإضافية والمزايا الاستثنائية.

قائمة المراجع:

الكتب العامة:

- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005.

- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.

الرسائل والمذكرات:

- سامية لقراف، الإمتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر- بن يوسف بن خدة-2011.
- نجيب زروقي، جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر لباتنة، 2013.
- يوسف بسعود، دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار، دراسة حالة الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-بسكرة- من 2002 إلى 2014، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة- 2015.
- زوليغة شعباني، دور الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار في الجزائر(دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع بسكرة) خلال فترة (2010-2015)، منكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2016.

المقالات:

- زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد06، العدد 11، جانفي 2018.

النصوص القانونية:

- القانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، صادر في الجريدة الرسمية العدد 46 بتاريخ 03 أوت 2016.

-القانون رقم 18-22 مؤرخ في 22 جويلية 2022 يتعلق بالاستثمار، صادر في
الجريدة الرسمية العدد 50 بتاريخ 28 جويلية 2022.

النصوص التنظيمية:

-المرسوم التنفيذي رقم 17-105 مؤرخ في 05 مارس 2017 يحدد كيفيات
تطبيق المزايا الضافية للاستغلال الممنوحة للاستثمارات المنشئة لأكثر من مائة
منصب شغل صادر في الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 08 مارس 2017.
المراجع باللغة الفرنسية:

-THESES :

- Bentoumi(M), Le droit de l'investissement étranger en Algérie et
le droit au développement, thèse en droit, Faculté de droit,
Université de Nice-Sofia Antipolis,2005.

-DOCUMENTS :

- O.C.D.E , Fiscalité et investissements étrangers, L'expérience
des économies en transitions, Paris ; 1995.